الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

30 **يونيو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

شكاوى الذكور لهيئة حقوق الإنسان أكثر من الإناث

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893675

ارتفعت الشكاوى التي تلقتها هيئة حقوق الإنسان خلال العام المالي 1441 /1442هـ (2020م) بنسبة 9% عن العام السابق له، وذلك بعد أن أطلقت الهيئة حزمة من المبادرات ذات الصلة بتطوير خدمات المستفيدين، وتسهيل آليات تلقي الشكاوى وبخاصة للفئات الأكثر حاجة، حيث تضمنت تلك المبادرات افتتاح مركزٍ خاصٍ بخدمات المستفيدين، وتطوير منصة تلقي الشكاوى في الموقع الإلكتروني، وتطوير خدمات الرد الهاتفي، وإطلاق حساب خاص بخدمات المستفيدين في منصة التواصل الاجتماعي تويتر.

وتلقت الهيئة 4593 شكوى خلال (2020م)، إذ بلغ عدد الشكاوى التي تعلقت موضوعاتها بقضايا العدالة الجنائية والموقوفين والسجناء 1193 شكوى بنسبة 25.97%، بينما كانت المتصلة بقضايا الحماية من الإيذاء للنساء والأطفال 680 شكوى بنسبة 14.81%، في حين بلغت المتعلقة منها بالهوية والجنسية والإقامة 572 شكوى بنسبة 12.45%. كما تلقت الهيئة عددًا من الشكاوى في الموضوعات المتصلة باللجوء للقضاء بلغت 396 شكوى بنسبة 8.62%، والخاصة بالعمل 371 شكوى بنسبة 8.08%، وفي جانب الرعاية الاجتماعية 208 شكاوى بنسبة 4.53%، والصحة 194 شكوى بنسبة 4.22%، والتعليم 148 شكوى بنسبة 3.22%، بالإضافة إلى عدد من الشكاوى في الموضوعات الأخرى.

وشكّلت الشكاوى المقدمة من الذكور 2781 شكوى بنسبة 60.55%، والإناث 1812 شكوى بنسبة 39.45%، وبلغت الشكاوى المقدمة من السعوديين 2842 بنسبة 61.88%، مقابل 1751 من غيرهم بنسبة 38.12%.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الدائرتان الأولى والثانية».. الاعتراض على الأحكام الجزائية وقضايا الفساد

«الرياض» تكشف تفاصيل مهام المحكمة العليا ودوائرها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893592

كشفت معلومات حصلت عليها "الرياض" عن تشكيل المحكمة العليا ومهام عملها، ومن أبرزها أن يكون نظر القضية وفق النصاب المحدد نظاماً، على أن يتولى رئيس المحكمة القضاة من بين أعضاء الدائرة وله تسمية أكثر من تشكيل في الدائرة، وإذا اشتملت القضية على ما هو داخل في اختصاص الدائرة الأولى وما هو داخل في الاختصاص بالدائرة الثانية فتنظرها الدائرة الثانية، مع مراعاة الأنظمة والتعليمات ذات الصلة إذا قام بأحد الأعضاء مانع أو عذر فيكلف رئيس المحكمة العليا من يكمل النصاب من دوائر المحكمة الأخرى.

ولقد خصصت الدائرة الأولى للنظر في اعتراضات على الأحكام الصادرة في القضايا الجزائية من محاكم الاستئناف أيا كانت العقوبة المحكوم بها، عدا ما تختص به الدائرة الثانية.

كما أقر أن تكون الدائرة الثانية تتولى النظر في الاعتراضات على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة، والاعتراضات على الأحكام الصادرة من دوائر قضايا الفساد المالي والإداري.

والاعتراضات على الأحكام الصادرة في القضايا المتعلقة بالاعتداء على العرض أياً كانت العقوبة المحكوم بها، وكذلك طلبات التعويض عن السجن متى صدر بها حكم مستقل، وإصدار العقوبة اللازمة في حال تعدد العقوبات التعزيرية المقضي بها بتعدد الأحكام والقرارات، إذا كان أحد تلك الأحكام والقرارات صادراً من المحكمة الجزائية المتخصصة أو محكمة الاستئناف المتخصصة أو دوائر الفساد المالي والإداري أو في القضايا المتعلقة بالاعتداء على العرض.

فيما تتولى الدائرة الثالثة النظر في الاعتراضات على الأحكام الصادرة من الدوائر الحقوقية بمحاكم الاستئناف، والاعتراضات على الأحكام التي لا تختص بها دائرة أخرى من دوائر المحكمة والاستئناف.

وتتولى الدائرة الخامسة الاعتراضات على الأحكام الصادرة من دوائر الاستئناف في المحاكم التجارية، والاعتراضات على الأحكام الصادرة في القضايا المتعلقة بنظام التنفيذ، كذلك الاعتراض على الأحكام والأوامر الصادرة من محاكم الاستئناف وفقاً لنظام التحكيم.

وتكون مهمة الدائرة السادسة النظر في الاعتراضات الصادرة من الدوائر العمالية في محاكم الاستئناف، البت في مسائل تنازع الاختصاص.

فيما تتولى دائرة الأهلة النظر في إثبات دخول الأشهر القمرية واعتماد شهادات المترائين بعد تسجيلها في محاكم الدرجة الأولى المختصة وإصدار القرارات اللازمة.

274ألف قرار إداري بحق مخالفين لأنظمة الإقامة وأمن الحدود

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893602

أصدرت المديرية العامة للجوازات من خلال لجانها الإدارية بجوازات المناطق المختلفة (274،849) قرارًا إداريًا بحق مواطنين ومقيمين ووافدين للمدة من (1 / 1 / 1442هـ) حتى (13 / 11 / 1442هـ) نظير مخالفتهم لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، حيث تنوعت العقوبات ما بين السجن والغرامة والتشهير والترحيل للمقيمين والوافدين المخالفين ومصادرة وسيلة النقل والسكن المستخدم للإيواء.

ودعت الجوازات جميع المواطنين والمقيمين من أصحاب المنشآت والأفراد إلى عدم نقل أو تشغيل أو إيواء المخالفين لنظام الإقامة والعمل وأمن الحدود أو التستر عليهم أو تقديم أي وسيلة من وسائل المساعدة لهم في إيجاد فرص عمل أو سكن أو نقل.

وبيّنت أنه مَن يسهّل دخول مخالفي نظام أمن الحدود للمملكة أو نقلهم داخلها أو يوفر له المأوى أو يقدم لهم أي مساعدة أو خدمة بأي شكل من الأشكال، يكون عرضة للعقوبات التي تصل إلى السجن مدة 15 سنة، وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال، ومصادرة وسيلة النقل والسكن المستخدم للإيواء، والتشهير به، كما تعد هذه الجريمة من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، والمخلة بالشرف والأمانة.

وأكدت المديرية العامة للجوازات على جميع المواطنين والمقيمين التعاون معها من خلال الإبلاغ عن مخالفي أنظمة العمل وأمن الحدود بالاتصال على الرقم (911) في منطقتي مكة المكرمة والرياض، والرقم (999) في جميع مناطق المملكة.

المرافعات الشرعية: تنحي القضاة وأعوانهم في دعاوى الأقارب للدرجة الرابعة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/738347

سعيد الزهراني - الطائف

صدرت موافقة الجهات العليا على إجراء تعديلات على نظام المرافعات الشرعية بما يضمن الشفافية والعدالة للجميع، شمل ذلك تعديل المادة السابعة لتكون بالنص الآتي: لا يجوز للمحضرين ولا للكتبة وغيرهم من أعوان القضاء أن يباشروا عملا يدخل في حدود وظائفهم في الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم حتى الدرجة الرابعة، وكذلك الإنهاءات إذا اشتملت على خصومة ، وإلا كان هذا العمل باطلا» كما تضمنت التعديلات حذف الفقرة (ب) من المادة الحادية والثلاثين ,وتعديل الفقرة (1) من المادة الثامنة عشرة بعد المائتين لتكون بالنص الآتي: تسري أحكام تنحي القضاة على الإنهاءات إذا كانت فيها خصومة، أو كان للقاضي فيها مصلحة مباشرة « كما تم حذف المادة 21 بعد المائتين من النظام ,وتعديل الفقرة (ه) من المادة 22 بعد المائتين لتكون بالنص الآتي: ان ينص في صك الوقف على أن يكون للهيئة العامة للأوقاف حق الإشراف على الوقف،وتضمنت الموافقة حذف الفصل الثالث من الباب الثالث عشر من النظام.

600فرصة عمل بينها 100 للسعوديات في «أنعام مكة»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/738346

المدينة ـ مكة المكرمة

A A

تفقَّد أمين العاصمة المقدسة المهندس محمد بن عبدالله القويحص أمس، مدينة الأنعام النموذجية الحديثة بمكة المكرمة، التي توفر600 فرصة عمل للسعوديين من بينها 100 للنساء . ويقع المشروع على طريق الليث ضمن حدود الحرم في منطقة مكة المكرمة مما أعطاه أهمية استراتيجية في تقديم الخدمات، ومنها التسويق والذبح للمؤسسات والمواطنين، بالإضافة إلى ذبح الفدية والهدي والأضاحي والصدقات للحجاج والمعتمرين.

وتبلغ مساحة المشروع 205 آلاف متر مربع وتعمل المدينة تحت متابعة صحية ورقابية عالية المواصفات والمقاييس لتلبي الاحتياجات المتزايدة ودعماً للحجاج والمعتمرين، يشمل المشروع خدمات التقطيع والتجهيز والتغليف والتصنيع، وتتجاوز طاقته الإنتاجية أكثر من 160 ألف طنٍ من اللحوم الحمراء سنوياً، ويتكون من حظائر تمتد على مساحة 60 ألف متر مربع ويبلغ عددها حوالي 900 حظيرة بمساحات مختلفة سيتم تأجيرها لصغار مربي وتجار الماشية السعوديين ضمن برامج محفزة مع وجود سوق للبيع بالجملة بمساحة 14181 متراً مربعاً وتوفير مخازن أعلاف بمساحة 13735 متراً مربعاً.

ويتوافق المشروع مع برامج التوطين في المملكة إذ يوفر بيئة عمل محفزة تتناسب لاستقطاب الشباب السعودي للاستثمار والعمل في مكونات المشروع ومنها المسلخ ومصنع اللحوم على مختلف المستويات بأكثر من 500 فرصة عمل، كما سيكون للمرأة السعودية دور ريادي في العمل من خلال تخصيص مساحة إنتاجية منفصلة في المسلخ والمصنع وعمليات التسويق والرقابة الصحية على المنتجات و بأكثر من 100 فرصة عمل.

7

مجلس الوزراء يعتمد تسمية "وزارة النقل والخدمات اللوجستية"

نوه بالمتابعة الأمنية الاستباقية لشبكات تهريب المخدرات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/738324

واس - نيوم

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، على تعديل اسم "وزارة النقل" ليصبح "وزارة النقل والخدمات اللوجستية"، وكذلك تعديل المادة (الثالثة) من نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، كما وافق المجلس على الترتيبات التنظيمية للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية.

وفي مستهل الجلسة، اطّلع المجلس على فحوى المحادثات والمشاورات التي أجرتها المملكة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة؛ لتعميق التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بما يسهم في المزيد من الارتقاء بالعلاقات، ويعزز من ريادتها ومكانتها في المجتمع الدولي، والدور المحوري الذي تتولاه من خلال عملها التشاركي على مستوى العالم.

وجدّد مجلس الوزراء في هذا السياق، التأكيد على المواقف الراسخة للمملكة نحو إحلال الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم، وتعزيز مفهوم السلام والتعايش والتنمية المستدامة، وإيجاد حلولٍ مجدية لقضايا البيئة والمناخ وحماية الأرض والطبيعة ووضعها في خريطة طريق ذات معالم واضحة وطموحة من خلال مبادرتي (السعودية الخضراء) و(الشرق الأوسط الأخضر) اللتين ستسهمان في تحقيق المستهدفات العالمية.

دعم المملكة لمحاربة الإرهاب وتمويله

وأكد المجلس، دعم المملكة للجهود الدولية في محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأساليبه، ومنع تمويل وتدفق الأموال إلى التنظيمات الإرهابية ومكافحة إيديولوجيتها، مجدّداً ما أبدته خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني رفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب، والاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي، من استمرار المملكة شريكًا حيويًّا للمنظومة الأممية في هذا الجانب، وحرصها على دعم التحالف الدولي في محاصرة التنظيم الإرهابي والقضاء عليه ؛لما يمثله والتنظيمات الإرهابية الأخرى من تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

تكريس الجهود لمواجهة كورونا

وأوضح وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء ،شدّد على ما عبرت عنه المملكة في الاجتماع الوزاري رفيع المستوى للتعاون الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من حرصها على مشاطرة العالم ما يواجهه من تحديات وصعوبات، والاستجابة للنداءات الإنسانية في أنحاء المعمورة كافة، ومن ذلك تكريس جهودها لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد باتخاذ أقصى التدابير الاحترازية الصحية وفق أعلى المعايير العالمية، وتركيز برنامج رئاستها لمجموعة العشرين (2020) على التصدي لها، وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، لتعالج مخرجاتها أهم الجوانب التي تمس حياة الإنسان.

تعزيز منظومة الأمن السيبراني

وفي الشأن المحلي، عدّ المجلس حصول المملكة على المرتبة الثانية عالمياً في المؤشر العالمي للأمن السيبراني، وتحقيق قفزات نوعية خلال السنوات الماضية في هذا المؤشر الصادر من وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بأنه ثمرة لجهود الدولة وحرصها في تعزيز منظومة الأمن السيبراني، وجعلها أنموذجاً رائداً في هذا المجال، ويعكس التقدم في نضج المنظومة وحوكمتها منذ إطلاق (رؤية 2030)، لتمكين التحول الرقمي الآمن وتحقيق استدامته، ويسهم في ترسيخ مكانة المملكة إقليمياً ودولياً، ويؤكد التعاون الفاعل على المستوى الدولي.

المتابعة الأمنية الاستباقية لشبكات المخدرات

وبين القصبي أن مجلس الوزراء، قدّر المتابعة الأمنية الاستباقية لنشاطات الشبكات الإجرامية التي تمتهن تهريب المواد المخدرة إلى المملكة، وإسهام المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في حماية أفراد المجتمع من هذه الآفة، وذلك إثر إحباط محاولة تهريب أكثر من (14) مليون قرص إمفيتامين.

8قرارات لمجلس الوزراء

واطّلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى مجلس الوزراء، إلى ما يلي:

أولاً:

تفويض وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الهند للتعاون في منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

تفويض وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف -أو من ينيبه- بالتباحث مع البنك الإسلامي للتنمية في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأوقاف والبنك الإسلامي للتنمية للتعاون في مجال الأوقاف، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

الموافقة على مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز ودار الكتب والوثائق الوطنية -وزارة الثقافة والسياحة والآثار- في جمهورية العراق.

تعديل نظام الآثار والتراث العمراني

رابعاً:

الموافقة على تعديل المادة (الثالثة) من نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، على النحو الوارد في القرار.

خامساً:

الموافقة على الترتيبات التنظيمية للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية.

سادساً:

الموافقة على تعديل اسم "وزارة النقل" ليصبح "وزارة النقل والخدمات اللوجستية."

سابعاً:

تجديد عضوية صاحبة السمو الأميرة هيفاء بنت محمد بن سعود آل سعود -ممثلةً من وزارة السياحة- في مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني.

ترقيات

ثامناً:

الموافقة على ترقيتين للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وذلك على النحو التالي:

ترقية المهندس غازي بن عبدالخالق بن عبيد الحربي إلى وظيفة (وكيل الأمين للتعمير والمشاريع) بالمرتبة الخامسة عشرة بأمانة العاصمة المقدسة.

ترقية المهندس صالح بن عبدالله بن سليمان السهلي إلى وظيفة (رئيس بلدية) بالمرتبة الرابعة عشرة ببلدية عنيزة.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان لوزارة البيئة والمياه والزراعة وصندوق التنمية الزراعية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

أحد أهم المحاور الرئيسية لرؤية 2030

ولي العهد يُطلق الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2073764

أطلق ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس اللجنة العليا للنقل والخدمات اللوجستية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، أمس (الثلاثاء)، الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تهدف لترسيخ مكانة المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً يربط القارات الثلاث، والارتقاء بخدمات ووسائل النقل كافة، وتعزيز التكامل في منظومة الخدمات اللوجستية وأنماط النقل الحديثة لدعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة.
وتتضمن الإستراتيجية حزمة من المشروعات الكبرى الممكِّنة لتحقيق المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية، واعتماد نماذج حوكمة فاعلة لتعزيز العمل المؤسسي في منظومة النقل، وبما يتفق مع تغير مسمى الوزارة من وزارة النقل إلى وزارة النقل والخدمات اللوجستية.
وقال ولي العهد: «إن هذه الإستراتيجية ستسهم في تعزيز القدرات البشرية والفنية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة، وستعزز الارتباط بالاقتصاد العالمي، وتمكن بلادنا من استثمار موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاث في تنويع اقتصادها؛ من خلال تأسيس صناعة متقدمة من الخدمات اللوجستية، وبناء منظومات عالية الجودة من الخدمات، وتطبيق نماذج عمل تنافسية لتعزيز الإنتاجية والاستدامة في قطاع الخدمات اللوجستية؛ بوصفه محوراً رئيسياً في برامج رؤية المملكة 2030، وقطاعاً حيوياً ممكِّناً للقطاعات الاقتصادية، وصولا لتحقيق التنمية المستدامة.»
وبين أن الإستراتيجية تركز على تطوير البنى التحتية، وإطلاق العديد من المنصات والمناطق اللوجستية في المملكة، وتطبيق أنظمة تشغيل متطورة، وتعزيز الشراكات الفاعلة بين المنظومة الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، والارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية، وتحقيق التوازن في الميزانية العامة، وتحسين أداء الجهاز الحكومي.
وأضاف أن الإستراتيجية تستهدف النهوض بالمملكة العربية السعودية لتصبح في المرتبة الخامسة عالمياً في الحركة العابرة للنقل الجوي، وزيادة الوجهات لأكثر من 250 وجهة دولية، إلى جانب إطلاق ناقل وطني جديد، بما يمكن القطاعات الأخرى مثل الحج والعمرة والسياحة من تحقيق مستهدفاتها الوطنية، وإضافة إلى ذلك ستسعى الإستراتيجية إلى رفع قدرات قطاع الشحن الجوي من خلال مضاعفة طاقته الاستيعابية لتصل إلى أكثر من 4.5 مليون طن. وعلى صعيد النقل البحري، قال ولي العهد: إن الإستراتيجية تستهدف الوصول إلى طاقة استيعابية تزيد على 40 مليون حاوية سنوياً، مع ما يعنيه ذلك من استثمارات واسعة في مجال تطوير البنى التحتية للموانئ وتعزيز تكاملها مع المناطق اللوجستية في المملكة، وكذلك توسيع ربطها بخطوط الملاحة الدولية؛ بحيث تتكامل مع شبكات الخطوط الحديدية والطرق، مما يسهم في تحسين كفاءة خطوط منظومة النقل واقتصادياتها.
وأوضح أن الخطوط الحديدية تقدم خدماتها في قطاع نقل الركاب والبضائع عبر شبكة يبلغ طولها 5330 كم، من بينها 450 كم في مسار الخط الحديدي لقطار الحرمين السريع بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، الذي يعد أكبر مشروع للنقل عالي السرعة في المنطقة، كما ستحقق الإستراتيجية زيادة في مجموع أطوال السكك الحديدية المستقبلية تقدر بـ8080 كم تتضمن مشروع «الجسر البري» بطول يتجاوز 1300 كم الذي ستتجاوز طاقته الاستيعابية 3 ملايين مسافر، وشحن أكثر من 50 مليون طن سنوياً، بهدف ربط موانئ المملكة على ساحل الخليج العربي بموانئ ساحل البحر الأحمر، مع فتح فرص جديدة وواعدة لهذا الخط عبر مروره بمراكز لوجستية حديثة، ومراكز للأنشطة الاقتصادية والمدن الصناعية والأنشطة التعدينية، وتحسين مؤشر الأداء اللوجستي للمملكة لتكون ضمن قائمة الدول العشر الأولى على مستوى العالم، حيث سيكون لدينا

سوق مفتوحة للمشغلين والمستثمرين في السكك الحديدية، وبما يشجع على تحقيق هدف إقليمي مهم يتلخص في تحقيق الربط البيني مع دول الخليج العربي بخط سكة حديدية؛ مما يجعل للمملكة دورا مؤثرا في اقتصاديات النقل الإقليمي والدولي ومحور ربط للنقل التجاري.

وأكد ولي العهد أن الإستراتيجية تستند على ركائز عالية الأهمية؛ تشمل كذلك شبكة الطرق الكبرى، التي تعد بلادنا الأولى في ترابطها على مستوى العالم، كما ستكون المملكة - بمشيئة الله - من الدول المتقدمة دولياً على صعيد جودة الطرق وسلامتها، حيث تتضمن الإستراتيجية العديد من المبادرات التي تهدف لخفض أعداد ضحايا الحوادث إلى الحد الأدنى؛ أسوة بأفضل التجارب العالمية، وتحقيق كفاءة الربط وتطوير خدمات النقل العام في المدن السعودية بالتوازي مع تحقيق المستهدفات على صعيد الاستدامة والمحافظة على البيئة وتقليل استهلاك الوقود بنسبة 25%، وتوفير حلول ذكية لتسهيل تنقل المسافرين بين المدن ونقل البضائع وفقا لأحدث التقنيات المطبقة عالمياً.

وأشار إلى أن أحد الأهداف الرئيسية للإستراتيجية يتمثل في زيادة مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية في إجمالي الناتج المحلي الوطني، فبينما يبلغ إسهام هذا القطاع حالياً في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 6%، تستهدف الإستراتيجية زيادة إسهامه إلى 10% من خلال تصدر قطاع النقل والخدمات اللوجستية مراتب متقدمة لدعم الاقتصاد الوطني، وتمكين نمو الأعمال وتوسيع الاستثمارات، وزيادة ما يضخه هذا القطاع من إيرادات غير نفطية بشكل سنوي ليصل إلى حوالي 45 مليار ريال في عام 2030م.

وفي الختام، قال ولي العهد: «فخورون بما تحقق من إنجازات في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- ونتطلع للمضي قدماً لتحقيق المزيد من القفزات التي تليق بوطننا الغالي وما يستحقه من مكانة ريادية، عبر تكثيف الجهود وتحقيق المزيد من النجاحات، مدعومين بعطاء شعب طموح عالي الهمة، وكلنا ثقة بكوادرنا الطموحة لتحقيق المستهدفات الوطنية وفق رؤية المملكة 2030.»

الإحصاء: انخفاض معدل البطالة بين السعوديين إلى 11.7%

ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة لإجمالي السكان

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://sabq.org/7P9HgR

أصدرت الهيئة العامة للإحصاء(GASTAT) ، نشرة سوق العمل للربع الأول من عام 2021م، وذلك وفقاً لتقديرات مسح القوى العاملة الذي تُجْريه الهيئة بشكل ربع سنوي، حيث أظهرت النتائج انخفاض معدل بطالة إجمالي السكان السعوديين وغير السعوديين (15سنة فأكثر) من واقع تقديرات مسح القوى العاملة للربع الأول من عام 2021م، لتصل إلى (6.5%) مقارنةً بـ (7.4%) خلال الربع السابق (الربع الرابع من عام 2020م)، فيما انخفض معدل البطالة لإجمالي السعوديين (الذكور والإناث 15سنة فأكثر) إذ بلغ (11.7%) في الربع الأول من عام 2021م، مقارنةً بـ (12.6%) خلال الربع السابق.

وأظهرت نتائج المسح انخفاض معدل البطالة لإجمالي السكان الذكور في المملكة من واقع تقديرات مسح القوى العاملة للربع الأول من عام 2021م، إذ وصل إلى (3.7%) مقارنةً بـ (4.0%) في الربع السابق، كما انخفض معدل البطالة لإجمالي السكان الإناث من (20.2%) في الربع السابق (الربع الرابع من عام 2020م) ليصل إلى (16.1%) في الربع

الأول من عام 2021م، وانخفض معدل البطالة للسعوديات ليبلغ (21.2%) خلال الربع الأول من عام 2021م مقارنةً بـ (24.4%) في الربع السابق (الربع الرابع من عام 2020م)، وذلك من واقع تقديرات مسح القوى العاملة.
وكشفت نتائج المسح وجود ارتفاع طفيف في معدل المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين 15 سنة فأكثر) خلال الربع الأول من عام 2021م؛ إذ بلغ (61.1%) مقارنةً بـ (61.0%) في الربع السابق.
وأشارت النتائج إلى انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان الذكور (15 سنة فأكثر) في الربع الأول من عام 2021م لتصل إلى (79.7%) انخفاضاً من (80.6%) خلال الربع السابق، بينما ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان الإناث (15 سنة فأكثر) خلال الربع الأول من عام 2021م ليصل إلى (33.6%) مقارنةً بـ (32.1%) في الربع السابق (الربع الرابع من عام 2020م.(
وبيَّنت نتائج المسح انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية لإجمالي السعوديين (الذكور والإناث 15سنة فأكثر) إذ بلغ (49.5%) في الربع الأول من عام 2021م، بينما كان (51.2%) في الربع السابق (الربع الرابع من عام 2020م)، حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة للسعوديين الذكور (15سنة فأكثر) (66.2%) في حين بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات الإناث (15سنة فأكثر) (32.3%) من واقع تقديرات مسح القوى العاملة للربع الأول من عام 2021م.
وأوضحت الهيئة العامة للإحصاء، أن نشرة سوق العمل تعتمد في نتائجها على مصدرين اثنين للبيانات: المصدر الأول من خلال تنفيذ مسح أُسري تُجْريه الهيئة يندرج تحت تصنيف (الإحصاءات الاجتماعية)، ويتم فيه جمع المعلومات من خلال عينة ممثِّلة لسكان مختلف المناطق الإدارية في المملكة من الأسر، واستيفاء استمارة إلكترونية تحتوي على عدد من الأسئلة، ومن خلاله يتم توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بقوة العمل للسكان في سن العمل للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) المستقرين في المملكة، وتقدير السكان النشطين وغير النشطين اقتصاديًّا (داخل قوة العمل وخارجها)، وكذلك حساب أهم مؤشرات سوق العمل كمعدلات البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة، ومعدَّلات التشغيل وغيرها.
أما مصدر البيانات الثاني فيتمثل في البيانات والمعلومات المُسجلة والمحدَّثة لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة بسوق العمل، والناتجة من خلال عمليات التسجيل والتوثيق الرسمي الإلكتروني المُتَّبَع في هذه الجهات، حيث يقوم كلٌّ من: (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومركز المعلومات الوطني) بتزويد الهيئة بالبيانات المسجَّلة لديهم بشكلٍ دوري عن طريق الربط الإلكتروني بوصف هذه الجهات مصدرًا رئيسًا لبيانات المشتغلين في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص.

وزارة التعليم تتخطى التحديات لتحقق مستهدفات الرؤية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893638

د. إبراهيم بن محمود النحاس

تحقيق مُستهدفات الرؤية الطموحة يتطلب تطويراً عميقاً وحقيقياً ومستمراً للعملية التعليمية في كافة جوانبها إن أرادت المملكة تحصين فكر أبنائها من الأطروحات المُتطرفة، وخلق أجيال مؤهلة عِلمياً وفكرياً ومهنياً تستطيع المنافسة في سوق العمل العالمي، وقادرة على التفكير خارج الأطر التقليدية المعهودة، وتساهم بما تملك من مهارات في الارتقاء بمكانة المملكة بين الأمم..

"يأتي إنشاء برنامج تنمية القدرات البشرية كأحد البرامج المُستحدثة لرؤية المملكة 2030، سعياً لتطوير قدرات جميع مواطني المملكة العربية السعودية، ولتحضيرهم للمستقبل واغتنام الفرص التي توفرها الاحتياجات المتجددة والمتسارعة، على المستويين المحلي والعالمي. حيث سيركز برنامج تنمية القدرات البشرية على تعزيز القيم وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل وتنمية المعارف في مختلف المجالات. مما يمكن المواطن من المشاركة في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية محلياً والمنافسة في سوق العمل عالمياً". هذه الفقرة، التي وردت في الموقع الرسمي لرؤية المملكة 2030، وضحت بشكل مختصر جداً الأهداف الوطنية السَّامية التي يعمل على تحقيقها "برنامج تنمية القدرات البشرية" الذي يرأس لجنته الرئيسة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -وفقه الله-.

نعم، لقد تضمنت هذه الفقرة أهدافاً سامية غايتها الوصول بالمملكة وبأبنائها الكِرام لمصاف المجتمعات المُتقدمة فكرياً وعلمياً، والارتقاء بمكانة دولتهم لتكون في مراتب دول العالم الصناعي والتكنولوجي. نعم، إنها أهداف عظيمة وطموحات جبَّارة يتطلب تحقيقها وجود رجال ونساء يؤمنون يقيناً بأهمية رسالتهم التي يؤدونها، ويبذلون كل ما يستطيعون في سبيل الوفاء بمتطلبات العمل الذي كلفهم به ولي الأمر -وفقه الله-. وعلى هذه المبادئ السَّامية والقِيم النبيلة، عمل القائمون على وزارة التعليم، خلال العامين الماضيين، بكل جد وإخلاص وتفانٍ لتحقيق مستهدفات الرؤية، والسعي الدؤوب للوفاء بمتطلبات "برنامج تنمية القدرات البشرية". وفي سبيل تحقيق النَّجاحات المنشودة، وضع القائمون على وزارة التعليم خططهم المدروسة بعناية شديدة لتطوير العملية التعليمية من كافة جوانبها لتتمكن الأجيال القادمة من أبناء المملكة من المنافسة في سوق العمل العالمية، ولتساهم بالارتقاء بمكانة المملكة العالمية. نعم، إنها أعمال عظيمة بذلها القائمون على وزارة التعليم وتمكنوا من السير بثبات في سبيل تحقيق النجاحات الوطنية المنشودة، واستطاعوا باحترافية عالية من تخطي التحديات التي واجهتهم، وتجاوز المعوقات التي وضعها المثبطون أمامهم، والتغلب على المعوقات التي سعت لتعطيل خططهم التطويرية.

نعم، ففي الوقت الذي سعت وزارة التعليم، ومعها الطامحون من أبناء المملكة، لتطوير العملية التعلمية من كافة جوانبها؛ سعى في المقابل الرافضون لأي شكل من أشكال التطوير في العملية التعليمية لتشويه الخطط والبرامج التطويرية التي وضعتها الوزارة من خِلال بث الشائعات المُغرضة، واختلاق القصص الوهمية والأكاذيب الباطلة والتدليس، بغرض إثارة الرأي العام ضد الخطط التطويرية، وتحريضهم لاستهداف القائمين على تطوير العملية التعليمية في فكرهم، والتشكيك بتوجهاتهم الوطنية وقيمهم ومبادئهم الدينية. نعم، لقد سعى هؤلاء الرافضون الطرق والأساليب لتعطيل خطط تطوير العملية التعليمية بغرض المحافظة على مكانتهم في العملية التعليمية والإبقاء على أجندتهم الهدامة التي ضمنوها على مدى عقود ماضية ضمن المناهج التدريسية التي ساهموا بوضعها وفرضها. وإذا كانت أهداف هؤلاء الرافضين من أصحاب الأيديولوجيات الهدامة في رفضهم لتطوير العملية التعليمية واضحة ومعروفة، فهناك فئة أخرى تتفق مع هؤلاء في رفضها لخطط التطوير ليس من مبدأ أيديولوجي، وإنما من مبدأ الخوف من التغيير والرغبة في المحافظة على الوضع الراهن كما هو؛ وهؤلاء هم من يُطلق عليهم المقاومون لتطوير العملية التعليمية. وعلى الرغم من هذا الرفض المُمنهج الذي مارسه أصحاب الفكر الأيديولوجي المُتطرف، بالإضافة للمُقاومة التي مارسها الخائفون من التغيير والقلقون من التطوير والراغبون في البقاء في الماضي؛ فإن القائمين على تطوير العملية التعليمية واصلوا عملهم باحترافية ومهنية عالية جداً إيماناً منهم برسالتهم، ووفاءً للتكليف الذي شرفتهم به القيادة الكريمة -حفظها الله- في سبيل خدمة الوطن والمواطن بكل صدق وأمانة وإخلاص.

نعم، لقد آمن القائمون على تطوير العملية التعليمية بأهمية رسالتهم الوطنية، فسعوا بعناية شديدة لتطوير العملية التعليمية لتبدأ المسيرة بأهمية النَّظر في تطوير الخطط الدراسية والمناهج التي لم تتغير على مدى ثمانية وعشرين عاماً! نعم، لقد آمن القائمون على وزارة التعليم بالرسالة الوطنية التي كُلفوا بها، فشكلوا فرق العمل المتخصصة لتدرس العملية التعليمية القائمة من كافة جوانبها، ولمعرفة مدى مناسبتها لمكانة المملكة ولطموحات أبنائها وقادتها الكِرام، وعقدوا العديد من ورش العمل لتناقش الأفكار الإبداعية، وتقترح الخطط التطويرية، التي يمكن من خلالها أن تُساهم الأجيال القادمة في الارتقاء بمكانة المملكة بين الأمم. وقد أثمرت هذه الجهود الجبَّارة التي بُذلت نتائج عظيمة على الوطن والمواطن، لأنها انطلقت من أُسس صحيحة وقيم سليمة وغايات سامية، ومنها أهمية تطوير الخُطط الدراسية والمناهج لتحقق الأهداف والغايات السَّامية، ومنها: 1) تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية والانتماء الوطني والتنافسية العالمية؛ 2) مواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة؛ 3) تقديم مناهج متطورة تدعم اكتساب الطلاب مهارات القرن الحادي والعشرين والإعداد لوظائف المستقبل؛ 4) إعداد الطلاب لامتلاك مقومات الاقتصاد المعرفي؛ 5) دعم تحقيق أهداف برنامج تنمية القدرات البشرية وزيادة معدلات التوظيف؛ 6) الاستجابة لمتطلبات التنمية ومتغيرات المستقبل وتحدياته؛ 7) معالجة وردم أسباب الضعف والقصور في المناهج والخطط المؤثرة على نتائج الاختبارات الدولية؛ 8) تعزيز تعلم التقنية الرقمية في التعليم؛ 9) تحسين نواتج التعلم في النواحي المعرفية والمهارية وتعديل السلوك؛ 10) توجيه الخطط الدراسية لاستثمار ساعات أيام التعلم وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يعالج الفاقد التعليمي؛ 11) رفع كفاءة الإنفاق المالي على التعليم، وخاصة فيما يتعلق ببرامج السنة التحضرية لخريجي التعليم العام؛ 12) رفع مستوى الملاءمة التربوية للمحتوى، مع تجنب التكرار غير المُبرر.

وفي الختام من الأهمية القول بأن تحقيق مُستهدفات الرؤية الطموحة يتطلب تطويراً عميقاً وحقيقياً ومستمراً للعملية التعليمية في كافة جوانبها إن أرادت المملكة تحصين فكر أبنائها من الأطروحات المُتطرفة، وخلق أجيال مؤهلة عِلمياً وفكرياً ومهنياً تستطيع المنافسة في سوق العمل العالمي، وقادرة على التفكير خارج الأطر التقليدية المعهودة، وتساهم بما تملك من مهارات في الارتقاء بمكانة المملكة بين الأمم. نعم، لقد واجه مشروع تطوير العملية التعليمية تحديات وتشويهات مقصودة، ولكن استطاع القائمون على التعليم تبني رسالة فكرية وإعلامية حكيمة بيَّنت للرأي العام أهمية رسالتهم الوطنية السَّامية التي يعملون عليها حتى أصبح الجمهور شريكاً وداعماً لتطوير العملية التعليمية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الصندوق التقاعدي .. من العجز المالي إلى دعم التنمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/30/article_2123556.html

عبد الحميد العمري

استكمالا لما تم اقتراحه في المقال السابق: "الحلول المتاحة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية" الذي تركز حول أهمية أن تتبنى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بصفتها الجديدة "الصندوق التقاعدي" لحلين رئيسين، الحل الأول: المتعلق بزيادة متحصلات اشتراكات التقاعد بالاعتماد على إلزام جميع المنشآت وأصحاب الأعمال الخاضعين للنظام، بدفع 9 في المائة من أجور العمالة الوافدة دون تحديد سقف أعلى للأجور المدفوعة ويودع في فرع المعاشات، زائدا 1.0 في المائة من الأجور لحساب «ساند»، والتأكيد هنا على عدم الاستقطاع بأي نسبة كانت من الأجور التي تتسلمها العمالة الوافدة، فيظل الالتزام قائما فقط على المنشأة. الحل الثاني: المتعلق بزيادة عوائد الاستثمار المالية والعقارية عموما، والتركيز بصورة أكبر على زيادة عوائد الاستثمارات العقارية، لتوافر مساحات كبيرة جدا من الأراضي لدى الصندوق التقاعدي خلال الفترة الراهنة، ولم يتم بعد استخدام وتطوير مساحات كبيرة منها، والحل المطروح هنا أن يتبنى الصندوق استراتيجيات استثمارية أسرع وأكبر لتحويل تلك الأصول الخاملة استثماريا إلى أصول نشطة استثماريا، التي ستسهم عوائدها المتحققة بصورة كبيرة في تعزيز الموارد المالية للصندوق.

تبين التقديرات الأولية قياسا على حجم العمالة الوافدة في سوق العمل المحلية "أكثر من 6.4 مليون عامل بنهاية الربع الأول 2021"، بإجمالي أجور سنوية تناهز 205.6 مليار ريال سنويا "168.6 مليار ريال للقطاع الخاص، ونحو 37.0 مليار ريال للقطاع العام"، أنه تحقيق تدفقات داخلة على الصندوق التقاعدي بين 15.0 مليار ريال إلى 18.0 مليار ريال سنويا. أما بالنسبة للعوائد المقدرة من تبني الحل الثاني، فيقدر أن ترتفع إلى أعلى من 50.0 مليار ريال سنويا، ويمكن تحقيق عوائد أعلى من تلك التقديرات المتحفظة كلما جاءت استراتيجيات الاستثمار المعمول بها أعلى كفاءة. ووفقا لهذه التقديرات يمكن للصندوق التقاعدي أن يحقق نقلة كمية ونوعية على حد سواء، على مستوى الخيارات المتاحة لديه في هذا الاتجاه، وأن ينتقل من منشأة تبحث عن معالجة العجز المالي لديها، إلى منشأة أكثر متانة وأقوى من حيث مركزها المالي، متجاوزة حدود الاكتفاء وتحقيق الفوائض المالية الجيدة، إلى ما هو أبعد من كل ذلك، وصولا إلى المساهمة في زيادة ضخ الاستثمارات اللازمة في أغلب النشاطات الإنتاجية المهمة للاقتصاد الوطني، التي بدورها ستسهم في الدفع بوتائر أسرع للنمو الاقتصادي، والمساهمة أيضا في زيادة فرص العمل المجدية والكريمة أمام المواطنين والمواطنات الباحثين عن عمل، التي ستسهم بدورها في زيادة التدفقات المالية الداخلة على الصندوق التقاعدي، ووفقا لمسارات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التوطين وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحسن مستويات الدخل ودورها في زيادة الطلب على منتجات وخدمات القطاع الخاص، بما سيعزز كثيرا من نمو القطاع، ويسهم بصورة ملموسة في زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، وتنويع قاعدته الإنتاجية في الأجلين المتوسط والطويل، التي ستصب نتائجها الإيجابية مجتمعة في مصلحة التقدم بخطى أسرع وأكبر للتنمية الشاملة والمستدامة.

تحمل مضامين الحلول المقترحة أعلاه، ما يمكن وصفه بالآليات التي ستنقل الصندوق التقاعدي إلى موقع مشابه إلى حد بعيد لصندوق الاستثمارات العامة، الذي يقوم بأدوار عملاقة جدا على المستوى التنموي والاقتصادي والاستثماري، وأن

إضفاء مزيد من القوة والمتانة المالية الذي تحمله تلك الحلول لمصلحة الصندوق التقاعدي، ستنتج عنه إضافة رافد اقتصادي ومالي واستثماري عملاق آخر إلى جانب صندوق الاستثمارات العامة، الذي سيسهم في الدفع بصورة أسرع وأكبر على مستوى تطلعات الاقتصاد الوطني حتى 2030.

إنها المكاسب التي ستتجاوز بتحققها - بمشيئة الله - حدود الصندوق التقاعدي، لتنقله إلى ثقل مالي عملاق يصدر دعمه المستمر والمتصاعد لمصلحة التنمية الشاملة والمستدامة، ويمكنه من خلال تبني الاستراتيجيات الاستثمارية الأكفأ والأكثر جدوى، بتعميق شراكاته مع القطاع الخاص، والدفع بها إلى مواقع لم تكن في الحسبان، سيترتب على تشكلها وتطورها تحقيق مزيد من التنوع الإنتاجي المأمول للاقتصاد الوطني، ونمو قياسي لبيئة الأعمال المحلية، تفرز معها آلاف الفرص الاستثمارية محليا، ويتضاعف بالتزامن مع تحققها على أرض الواقع مئات الآلاف من فرص العمل الكريمة والمجدية، وهي التطلعات التي تلتقي بنسبة 100 في المائة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتجعل الجميع (حكومة، قطاعا خاصا، مجتمعا) في موقع أفضل يمكن له جني أغلب المكاسب المتحققة من نجاحها، بتوفيق الله أولا، ثم بتكامل الجهود المبذولة من الأطراف ذات العلاقة كافة.

إنني على يقين تام - بمشيئة الله تعالى - أن تبني تلك الحلول وغيرها من الحلول المقترحة المؤدية إلى تقوية المركز المالي للصندوق التقاعدي بهيكلته الجديدة، والاستفادة من التحولات والتطورات العملاقة التي يجري العمل على تنفيذها للاقتصاد الوطني خلال الفترة الراهنة، كل هذا ينبئ بإمكانية كبرى للانتقال بمركز الصندوق التقاعدي إلى مركزه الأقوى المستحق، الذي لن تقف عوائده عند مجرد تعزيز موارد الصندوق، بل ستمتد بتوفيق رب العزة والجلال، إلى أن يكون إحدى أهم الركائز التنموية لاقتصادنا الوطني على المستويات كافة.

كاريكاتير

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 20 ذو القعدة 1442 - 30 يونيو 2021م

https://www.aleqt.com/2021/06/30/article_2123531.html

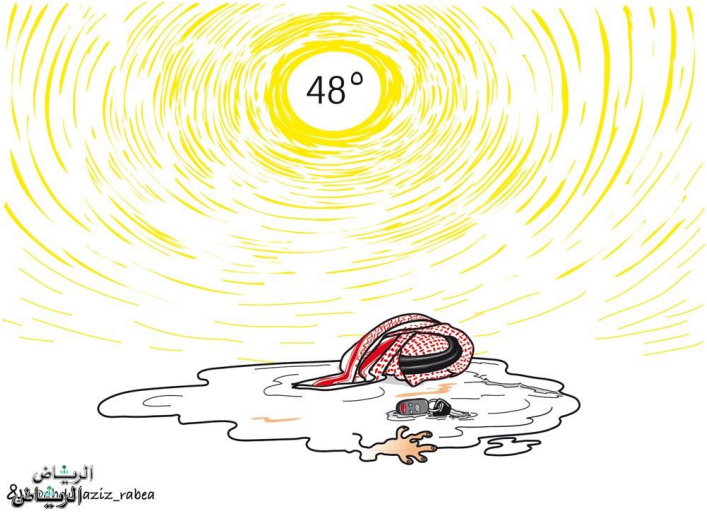

الرياض www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ذو القعدة 1442هـ - 30 يونيو 2021م

https://www.alriyadh.com/1893672